الأنباء
الاثنين 28 مارس 2011

«العمل الوطني»: لن ننتظر جلسة استجواب الفهد وسنعرض ملفاتنا تباعاً على المواطنين

مرزوق الغانم

د. اسيل العوضي

عادل الصرعاوي

أكد النائب عادل الصرعاوي أن استجواب أحمد الفهد قد بدأ منذ تقديمه إلى يوم جلسة 5 أبريل مضيفا أنه «وبالتالي سنتوالى تباعا عرض ملفاتنا ولن ننتظر جلسة الاستجواب لقناعاتنا بأن هناك من الأدلة ما يكفي لعرضها على الشعب الكويتي حتى يكون شاهدا على ما يتضمنه هذا الاستجواب».

وقال الصرعاوي في تصريح للصحافيين انه تم عرض إحدى هذه التجاوزات على أملاك الدولة والمتمثلة في صالات الأفراح التي امتنع الوزير الفهد عن تسليمها إلى وزارة الشؤون استنادا لقرار مجلس الوزراء مضيفا انه اليوم سيعرض ثاني هذه الملفات الخطيرة والتي أكد عليها صاحب السمو الأمير في نطقه السامي وحتى في الخطاب الأميري في افتتاح أدوار الانعقاد.

وأوضح أنه في افتتاح دور الانعقاد تم تكليف الوزير الفهد بإدارة أربعة من أخطر الملفات في الوقت الحالي وأحدها الوحدة الوطنية، وثانيها كيفية أن يكون الإعلام الوطني في خدمة الوحدة الوطنية ونحن نسأل الوزير الفهد ماذا فعل في الملفات الأربعة وهو ما سنعرضه في جلسة 5 أبريل.

اول شخص يصور

متسائلا: «هل أعطى الوزير الفهد اهتمامه الكافي لهذه الملفات؟» بالطبع لم يفعل شيئا والدليل أننا لن نتلمس شيئا أو إجراء في هذا الجانب.

وقال ان الوزير كان يفضل موقف المتفرج مستدركا: «فلو كان حفل توقيع عقد من عقود المناقصات في الكهرباء أو في الأشغال كنا نجده أول شخص يصور لأن به انجازا له، لكن مثل هذه الملفات لا تعنيه».

الصرعاوي: تجاوزات على أملاك الدولة تمثلت في عدم تسليم صالات الأفراح إلى وزارة الشؤون

الغانم: الوزير انشغل عن تنفيذ خطة التنمية

أسيل: نستغرب السكوت تجاه ملف الوحدة الوطنية وزيادة حدة الطرح الطائفي

وأكد الصرعاوي أن الفهد لا تعنيه هذه الملفات لأنه «لاهي ومشغول في تنمية دولة أحمد الفهد» وهذا ما سنكشفه في جلسة 5 أبريل وسنربطه بهذه الاجراءات وهل هناك بر بالقسم فإذا كان النواب أقسموا قسما واحدا فالوزير أقسم قسمين أمام صاحب السمو الأمير وأمام الشعب الكويتي والاجابة عن مدى بر الوزير بقسمه ستكون في جلسة 5 ابريل جلسة مناقشة الاستجواب.

تجاذب طائفي

من جانبه أكد النائب مرزوق الغانم ان ما تشهده الساحة من تجاذب طائفي نذير خطر على الوطن ومستقبله، محذرا من مغبة تجاهل هذا الملف لأكثر من ذلك مما يعكس التخبط الحكومي في إدارة الملفات الحساسة.

وذكر الغانم بقرار مجلس الوزراء الصادر مع تشكيل الحكومة الحالية بتكليف نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد بملفات حساسة وغاية في الاهمية على رأسها ملف الوحدة الوطنية، إضافة إلى ملفات أخرى لا تقل أهمية منها ملف الإعلام والعلاقة بين السلطتين وتطبيق القانون، أمس الى مسؤولية الحكومة في تفاقم الملف الطائفي في البلاد وهي التي لم تحرك ساكنا بهذا الاتجاه، مذكرة بتكليف مجلس الوزراء باجتماعه في 1 يونيو 2009 لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد بمتابعة مضامين ما ورد في الخطاب السامي لصاحب السمو الأمير بضرورة معالجة مواضيع مهمة على رأسها موضوعا الاعلام الوطني والوحدة الوطنية، وهما الملفان اللذان تعاني من تداعياتهما البلاد في الوقت الحالي، دون ان يحرك السيد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ساكنا وهو المسؤول عن هذه الملفات الخطيرة.

تضليل الشارع

واستغربت العوضي تغاضي بعض النواب عن مسؤولية الفهد في هذا الموضوع رغم انها مسؤولية مباشرة وواضحة وفق تكليف مجلس الوزراء، قائلة «بعض النواب يرغبون في تضليل الشارع والتغطية على تقصير الفهد بإثارة قضايا أخرى، إلا أن الاقدار قد شاءت أن تكون القضايا الطائفية المثارة تقع ضمن نطاق عمل الشيخ أحمد الفهد حسب تكليف مجلس الوزراء، ومن المؤسف الا يكون الشيخ أحمد الفهد قد اتخذ أي خطوات ملموسة بهذا الاتجاه رغم صدور التكليف قبل عامين».

مشيرة الى ان الملفات التي كلف بها الفهد وهي الوحدة الوطنية والإعلام وتطبيق القانون والعلاقة بين السلطتين تشهد اسوأ مراحلها في الفترة الحالية ومن المؤسف الا يحرك الفهد ساكنا ولم نر أي تقدم أو اقتراح ملموس بهذا الشأن وهو المكلف به.

المصالحة في البحرين

وبدورها أعربت النائبة د.أسيل العوضي عن ألمها لما يسود الساحة السياسية من جدل طائفي بغيض يؤدي بالبلاد الى مسالك لا تحمد عقباها، مشيرة الى انه في الوقت الذي يقود فيه صاحب السمو الأمير جهود المصالحة في البحرين بكل حرص ومسؤولية، يقوم البعض من وسائل الإعلام والنواب بجهد معاكس وتخريبي لتلك الجهود السامية دافعين بانتقال تلك الاجواء الى الكويت.

واشارت العوضي في تصريح صحافي بمجلس الأمة منضمة إيمانا من الكويت بأن هذه الاتفاقية لا يمكن ان تضيف شيئا فلديها القوانين والتشريعات التي تراقب الذمة المالية والمتكسبين بطرق غير مشروعة والإثراء غير المشروع.

وأضاف ان القانون رقم 15 لسنة 1979 بشأن تقييم الموظفين وتوصيف الوظائف الإشرافية وقوانين ديوان المحاسبة والمناقصات العامة ومحاكمة الوزراء وهي كلها قوانين موجودة ونحن نجمع هذه القوانين المبعثرة تحت مظلة هيئة مستقلة تعنى بهذا الجانب لها سلطاتها واستقلاليتها تكون هذه القوانين مسؤولة عن محاسبة من يتعدى على المال العام وتضارب المصالح.

الحكومة متعاونة

وقال العفاسي ان الحكومة متعاونة في هذا الجانب ولا تعارض احكام هذا الاقتراح بقانون فيما عدا الذمة المالية، مبينا ان اقتراح الذمة المالية تعترض عليه الحكومة اعتراضا مؤقتا وليس اعتراضا مطلقا.

وبين ان الذمة المالية تحتاج الى أدوات ووسائل متعددة لمتابعتها لإعطاء نتائج دقيقة وإيجابية ولتفادي ان تكون الذمة سببا لتعثر هذا القانون، مشيرا الى ان الدول الأخرى من الممكن ان تخدمها قانون الضرائب.

وأكد العفاسي ان الذمة المالية سيكون لاحقا لهذا القانون بعد إقراره والوقوف على أرض صلبة وحتى لا يكون هناك تشابك في الاختصاصات، مؤكدا ان الحكومة ستتقدم بمشروع مستقل خاص بالذمة المالية وليس تهربا من الحكومة التي لديها القدرة على إلحاق هذا القانون الى القانون الأصلي بعد إقراره.

وبين ان الحكومة وافقت على المشروع بقانون المعروض في اللجنة المالية وأوضح ان تحفظ الحكومة تحفظ إجرائي حتى تطمئن الحكومة لتنفيذ أي قانون يتعلق بالذمة المالية.

العفاسي: اعتراضنا على الذمة المالية مؤقت وليس مطلقاً .. والحكومة تتعهد بتقديمه لاحقاً ليضم للقانون الأصلي

علي الراشد وحسين الحريتي ود. معصومة المبارك اثناء اجتماع لجنة الشؤون التشريعية

وذكر الحريتي ان اللجنة اقرت اقتراحا بقانون في شأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية، واحالته الى اللجنة التعليمية المختصة، ويقضي بمنح 200 دينار لحملة الماجستير، و400 دينار لحملة الدكتوراه.

من جانبها قالت مقررة اللجنة التشريعية النائبة د.معصومة المبارك انه تم عدم الموافقة على رفع الحصانة عن النائبين فيصل الدويسان وضيف الله ابورمية فيما وافقت اللجنة على رفع الحصانة عن النائب محمد هايف.

وأشارت الى ان هذه القضايا تتعلق بجنح صحافة عدا قضية ضد النائب فيصل الدويسان التي تتعلق بجنح مرئي ومسموع.

مكافحة الفساد

واشارت المبارك الى ان اللجنة تفاجأت بموقف الحكومة فيما يتعلق بإنشاء هيئة مكافحة الفساد لأن موقفها السابق كان مترددا بل كانت تعلن عدم الموافقة على انشاء الهيئة ولكن في هذا الاجتماع وبحضور وزير الشؤون د.محمد العفاسي وبصفته رئيس الفريق المكلف بإعداد قوانين مكافحة الفساد، اعلن د.العفاسي ان الحكومة موافقة على الاقتراح بقانون المقدم من بعض النواب لانشاء هيئة مكافحة الفساد عدا الجزئية الخاصة بالذمة المالية التي سيتم رفعها من هذا المشروع حتى توافق الحكومة، مشيرة الى ان إدراجه سيؤدي لرفض الحكومة لقانون الهيئة وان الحكومة على حد قوله ترى تأجيل إدراج الذمة المالية إلى مرحلة لاحقة.

رأي مكتوب

وأضافت المبارك: ان اللجنة طلبت من الحكومة ان تقدم رأيا مكتوبا حول الاقتراح المعني بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد حتى تتم مناقشته، مبينة ان رأي الحكومة مع المقترحات المقدمة من النواب وعددها 16 مقترحا ان تناقش في اجتماع مقبل في شهر ابريل.

وبينت المبارك ان اللجنة وافقت على إحالة اقتراح بقانون بشأن منح بدلات ومكافآت لأعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية تضم 4 مواد أبرزها عدد من المكافآت للهيئة التدريسية وان تمنح أعضاء الهيئة التعليمية، وإضافة ان يمنح أعضاء الهيئة التعليمية مكافأة مؤهل علمي بمقدار 200 دينار لحملة الماجستير و400 دينار لحملة الدكتوراه، لافتة الى ان اللجنة التعليمية ستناقش هذا المقترح خلال الأسبوع الجاري.

الذمة المالية

من جانبه، أكد وزير الشؤون د.محمد العفاسي ان الحكومة وافقت على الاقتراح بقانون بشأن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد باستثناء قانون للكشف عن الذمة المالية الذي اعترضت عليه الحكومة اعتراضا اجرائيا وليس مطلقا، مؤكدا التزام وتعهد الحكومة بتقديمه في وقت لاحق ليتم إلحاقه بالقانون الأصلي، مشيرا الى ان الذمة المالية تحتاج الى أدوات ووسائل متعددة لمتابعتها وإعطاء نتائج إيجابية ودقيقة.

ثلاثة اشهر

وقال د.العفاسي في تصريح صحافي عقب انتهاء اجتماع اللجنة انه تمت مناقشة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الشفافية، مشيرا الى ان المشروع الحكومي يحتاج الى 3 أشهر إلا ان الاقتراحات النيابية البالغ عددها 18 اقتراحا بقانون ودمجت في اقتراح واحد مكون من 71 مادة وهي عرض كل الأفكار والاقتراحات والتساؤلات التي أدت بالحكومة تأجيل قانونها لإضافتها الى مشروعها.

وقال العفاسي ان اتفاقية الأمم المتحدة دولية والكويت دولة موقعة عليها وليست

الدقباسي يدعو القيادتين الليبية واليمنية إلى الاستجابة لصوت الإرادة الشعبية

علي الدقباسي

القاهرة ـ كونا: دعا رئيس البرلمان العربي علي سالم الدقباسي امس القيادتين الليبية واليمنية الى الاستجابة الفورية لصوت الإرادة الشعبية في بلديهما والتنحي فورا عن السلطة حقنا لدماء الشعبين الليبي واليمني الشقيقين.

وأكد الدقباسي في بيان صحافي أن استمرار المواجهات المسلحة ضد الشعبين الليبي واليمني العزل واستخدام العنف المفرط بالأسلحة المختلفة لن توقف موجات الغضب المتصاعدة عن إصرار الشعبين على المضي قدما نحو تحقيق المطالب والتطلعات المشروعة بإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية جذرية وإرساء دعائم الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان والحفاظ على الوحدة الوطنية.

وقال ان قلوب شعوب الأمة العربية تعتصر ألما وحسرة لما تشهده الساحتان الليبية واليمنية من احداث عنف وقتل مستمرين آملا في الوقت ذاته ان يتحقق الأمن والاستقرار هناك الى جانب آمال وتطلعات الشعبين الليبي واليمني والتي لاقت تأييدا وقبولا عربيا واقليميا ودوليا.

الراشد: مشاركة بعض النواب في الفضائيات تسيء للكويت

عاشور: سأقاضي كل من تطاول عليّ وعلى عائلتي

علي الراشد

صالح عاشور

عبر امين سر مجلس الامة النائب علي الراشد عن امتعاضه وحزنه لما صدر من بعض النواب في قنوات خليجية بأسلوب يشوه سمعة الكويت وحكومتها من اجل التصيد والشخصانية ضد سمو رئيس مجلس الوزراء وحتى لو كان على حساب الكويت.

وقال الراشد ان هؤلاء لديهم استعداد لتشويه دور الكويت التي دائما تسعى الى التقارب الخليجي والى مساعدة اخواننا الخليجيين كما ساعدونا، مشيرا الى وجود اشخاص لديهم لد بالخصومة ويحاولون تشويه الصورة الراقية للكويت، مبينا ان المؤشرات بدأت تحقق نتائجها المثمرة بالتصالح ما بين اخواننا في البحرين وبين المعارضة، متمنيا ان يعم الامان والمصلحة في البحرين الشقيقة.

وطلب الراشد من بعض النواب الابتعاد عن التشكيك في مواقف الكويت او الاصطياد في الماء العكر، فالكويت «ابدى» من كل شيء.

واسف الراشد لما يسمعه من تصريحات البعض الذي يحاول وعلى استعداد لتشويه صورة الكويت ومواقفها من اجل لد في الخصومة مع سمو رئيس الوزراء.

من جانب آخر اعلن النائب صالح عاشور أنه بصدد عقد مؤتمرا صحافيا غدا «اليوم» في مجلس الأمة على خلفية التطورات الأخيرة مبيا بأنه سيقاضي كل من تطاول عليه وعلى أسرته.

العدوة والطاحوس يثمنان موقف وزير الداخلية تجاه السعودية

خالد العدوة

خالد الطاحوس

دليهي الهاجري

ثمن النائب خالد العدوة موقف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود الصباح تجاه الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية حيث انها الركن الركين للخليج والاسلام وان جذورنا مع شعب المملكة منبعنا ومصبنا واحد، وان اللحمة التي تجمعنا هي حجر الأساس والدرع الحصينة وقت المخاطر والأزمات وفي الأوقات العادية.

واعتبر العدوة ان الوزير الحمود ببصيرته ووعيه خير من يدعم تلك الأصول والثوابت الوطنية راسخة البناء لدى شعوب الخليج وأنظمتها قاطبة والعمل على منع محاولات كل ما من شأنه اثارة ما يشق الوحدة الوطنية.

من جانبه، قال النائب خالد الطاحوس ان تصريح وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود فيما يتعلق بوضع المنطقة وجذور ابناء الدول الخليجية وبالأخص ابناء الشعب الكويتي الذي أغلبيته تمتد جذوره الى السعودية وغيرها من البحرين وقطر والإمارات، حرك المياه الراكدة وأثار حفيظة بعض النواب تجاه وزير الداخلية لأنه قال الحقيقة في هذا الامر.

وأشار الطاحوس الى ان اغلب دول العالم شعوبها تكونت بهذه الطريقة ولكن من الواضح ان هناك من يريد ان يمزق هذا المجتمع ويعود بنا الى المربع الأول ويحاول ان يطعن في تصريح وزير الداخلية، مشددا على انه يجب ان تكون الامور واضحة ولا تكون افرازات البحرين تسقط علينا في الكويت.

وتمنى الطاحوس ان تتجاوز البحرين هذه الأزمة وان تكف بعض الاطراف عن محاولتها إسقاط ما يحصل في البحرين على الكويت، موضحا ان الموقف الذي اتخذ يوم امس في ساحة التغيير فيما يتعلق بأحداث البحرين كان نابعا من حرصنا على استقرار المنظومة الخليجية وعدم تدخل دول خارجية وبالتحديد ايران لأنه كان هناك تصريح رسمي بأن دول الخليج ستدفع الثمن.

وأضاف الطاحوس ان تدخل قوات «درع الجزيرة» في البحرين ليس كما ادعى البعض بأنه احتلال وآخرون يتحدثون عن الاحتلال هو ايران لأن ايران هي دولة محتلة أصلا لطنب الكبرى وطنب الصغرى، مبينا ان قوات «درع الجزيرة» دخلت البحرين بناء على طلب من حكومة البحرين لحماية المنشآت ونحن نرفض ان تحتك قوات «درع الجزيرة» مع أهالي البحرين.

وبين الطاحوس: نحن مع المعارضة البحرينية في مطالبتها بالاصلاحات السياسية وتوسيع المشاركة الشعبية لكن عندما جاء الأمر وتعلق بإسقاط النظام وتحويل البحرين الى جمهورية قلنا لا، لأن سقوط البحرين هو سقوط لكل الدول الخليجية، قائلا انه يجب على ايران عدم التدخل فيما يدور في دول الخليج والا تسيء لبعض التحركات التي تطالب بإصلاحات سياسية، وغير مقبول اي تدخل خارجي في دول الخليج، لا نقبل ان تأتي دول وتفرض علينا املاءات حول شؤوننا.

من جهة أخرى، أكد النائب دليهي الهاجري ان ما قاله وزير الداخلية الشيخ احمد الحمود من ان أغلب أصول أهل الكويت من المملكة العربية السعودية أمر واقع ولا يمكن تجاهله ولا يمكن لكائن من كان ان يخفيها، مبينا ان السعودية تمثل العمق الاستراتيجي للكويت وهي النصير المجرّب على مدى التاريخ ولم تكن للمملكة العربية السعودية اي اطماع في الكويت كما كشف لنا التاريخ سوء نية من حولنا.

وقال الهاجري في تصريح صحافي ان اي دولة في العالم يجب ان يكون لها عمق استراتيجي ونصير لها في جميع المحن وقد أثبتت المملكة العربية السعودية على مر العصور هذا التجانس والتحالف الاستراتيجي الكبير فيما بين الكويت والسعودية فقبل اكتشاف النفط والتعاون فيما بين الجانبين موجود وبعد اكتشاف النفط قامت شراكات استراتيجية تجارية ساهمت في الارتقاء بقطاع المجال النفطي المشترك.

دليهي: السعودية تمثل العمق الاستراتيجي للكويت